مراكز التوقيف والمعتقلات الانتقاليّة

"المعابر"

محطة لتعذيب وإساءة معاملة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين

مركز توقيف تابع للاحتلال - 24إف ام

عندما قامت دولة الاحتلال بالسيطرة على الأراضي الفلسطينيّة في عام 1948، باشرت بإنشاء بعض المعتقلات والمعسكرات لاحتجاز الفلسطينيّين وغيرهم من الجنسيّات العربيّة. وأصبحت فكرة مراكز الاحتجاز تتطوّر عاماً بعد عام، وانقسمت مراكز الاحتجاز إلى ثلاثة أنواع، منها: السجون المركزيّة التي تخضع لإدارة مصلحة السجون، ومعسكرات الجيش التي تخضع لإدارة الجيش الإسرائيليّ، إضافة إلى مراكز التحقيق والتوقيف. كان بعض هذه المعتقلات مبنيّاً منذ زمن الانتداب البريطانيّ، بينما أستُحدث بعضها الآخر في فترات متلاحقة، عقب احتلال إسرائيل للقدس الشرقيّة، والضفّة الغربيّة، وقطاع غزّة.

تتشابه هذه المعتقلات في هندسة الزنازين، وسوء الأوضاع المعيشيّة، لكنّها تختلف في هيكليّاتها وأهدافها، فالسجون المركزيّة تحتوي على أقسام يتمّ احتجاز الأسرى الفلسطينيّين فيها لفترات طويلة، بعضها يصل إلى المؤبّد، أمّا السجون الانتقاليّة "المعابر" فعلى الرغم من أنّها جزء من السجون المركزيّة إلّا أنّها تُستخدم محطّات انتظار، يُحتجز فيها الأسرى لفترات قصيرة أثناء التنقّل بين السجون، و/أو بين السجون والمشافي/العيادات، و/أو بين السجون والمحاكم العسكريّة والمركزيّة.

جزء من السجون المركزيّة تحتوي على المعابر[1] وليس جميعها، ومنها مجمّع سجن الرملة الذي أنشئ عام 1934 إبّان الاستعمار البريطانيّ لفلسطين، وحُوّل عام 1948 إلى مركز للجيش الإسرائيليّ، ثمّ حُوّل عام 1958 إلى سجن مركزيّ للأسرى الفلسطينيّين، ويحتوي على قسم "معبار"[2]. أمّا سجن مجدّو الواقع في منطقة مرج بن عامر التابع لمدينة حيفا، فأصبح معتقلاً للأسرى الفلسطينيّين في آذار 1988 مع بدء الانتفاضة الأولى، وكان يتبع للجيش الإسرائيليّ قبل أن تُنقل إدارته إلى مصلحة السجون عام 2003[3]. أمّا سجن بئر السبع فهو مكوّن من 4 سجون كلٌّ منها منفصل عن الآخر، وهي "أوهلي كيدار"، و"إيشيل" للسجناء الأمنيّين، وسجن "ديكل" للسجناء الجنائيّين، وسجن "أيلا" المغلق الذي يُستخدم للعزل في حالات معيّنة، كالإضراب عن الطعام. بات سجن "أوهلي كدار" يُستخدم فقط لعزل الأسرى الأمنيّين، حيث تمّ نقلهم جميعاً إلى باقي السجون والمعتقلات عام 1984 وبقي السجن للجنائيّين فقط،[4] وحالياً يحتوي على قسم للعزل، إضافة إلى قسم معبار.

أمّا مراكز التوقيف الخاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيليّ، فيقع جزء منها داخل مجمّعات استيطانيّة؛ ومنها مركز توقيف "غوش عصيون" الواقع جنوب الضفّة الغربيّة المحتلّة المقام على أراضي شمال مدينة الخليل ضمن تجمّع مستوطنات "غوش عصيون"، ومركز توقيف بيت إيل الواقع جنوب شرق رام الله، ومركز توقيف حوّارة الواقع في بلدة حوّارة بالقرب من مدينة نابلس، ومركز توقيف قدوميم الواقع في مستوطنة "كفار قدوميم" بجانب قرية كفر قدوم بالقرب من طولكرم وقلقيلية، ومركز توقيف سالم الواقع على مفترق الجلمة على الطريق العام الفاصل بين حيفا والناصرة،[5] ومركز المجنونة الذي أُقيم داخل معسكر لقيادة الجيش الإسرائيليّة في جنوبي الخليل.

وسنتناول في هذه الورقة مركز توقيف "عصيون"، ومركز توقيف حوارة كحالات دراسيّة؛ كونهما المركزين الوحيدين اللذيْن لا يزالان يعملان بشكل ممنهج، ولكنّ ذلك لا ينفي وجود مراكز توقيف مثل "معاليه أدوميم"، وأحياناً محطّات شرطة تُستخدم للغرض ذاته.

بعد تنفيذ عمليّات الاعتقال من قبل جيش الاحتلال التي غالباً ما تدخل حيّز التنفيذ ليلاً في مختلف الأراضي الفلسطينيّة، تبدأ عمليّات نقل المعتقلين، وذلك يرتبط بشكل وثيق بالتوزيع الجغرافيّ لأماكن سكنهم، فمعتقلو محافظتي الخليل وبيت لحم، يتمّ نقل غالبيّتهم لمركز توقيف "عصيون"، أمّا معتقلو نابلس فيتمّ نقلهم إلى مركز توقيف حوارة، وقسم آخر يُنقل إلى أقسام انتظار في سجني مجدّو وعوفر حتّى يتمّ بيان وضعهم القانونيّ، وبعدها يتمّ فرزهم على أقسام السجن ذاته، أو نقلهم إلى

---

[1] سوف يستخدم هذا المصطلح للدلالة على مراكز التوقيف والمعتقلات الانتقالية.

[2] مؤسّسة الدراسات الفلسطينية. "أسرى بلا حراب المعتقلون الفلسطينيّون والمعتقلات الإسرائيليّة الأولى". ص99-101. عام 2014 https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/097-105.pdf

[3] المرجع السابق نفسه

[4] مؤسّسة الضمير لرعاية الأسير. "سجن أوهلي كدار". انظر الرابط التالي:
https://www.addameer.org/ar/prisons/%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D8%A3%D9%88%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%83%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B1

[5] مفتاح. "السجون والمعتقلات الإسرائيليّة الأكثر ظلماً وقهراً في العالم". 27 آب 2007
http://miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=7719&CategoryId=3

سجن مركزيّ آخر[6]. وتجدر الإشارة إلى أنّه ليس جميع المعتقلين يتمّ نقلهم إلى مراكز التوقيف، أو المعابر، فقسم منهم يُنقل إلى التحقيق، والقسم الآخر يُنقل إلى السجن مباشرة بعد الاعتقال.

تهدف هذه الورقة إلى استعراض وتوثيق الواقع المأساوي داخل مراكز التوقيف الإسرائيليّة والسجون "الانتقاليّة"، التي يُحتجز فيها الفلسطينيّون، ملقين الضوء على المعاملة المهينة واللاإنسانيّة التي يتعرّض لها المعتقلون خلال فترة احتجازهم، وعلى سلب حقوقهم المعيشيّة الأساسيّة، وغياب الضمانات القانونيّة، وتشجيع الوعي العام حول ضرورة مراقبة وتوثيق الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها لضمان حقوق المحتجزين. سنسلّط الضوء أيضاً على استمرار الاحتلال في انتهاك قوانين حقوق الإنسان والقانون الدوليّ الإنسانيّ؛ ما يعكس تجاوزًا صارخاً للقيم الأخلاقيّة والإنسانيّة. وستتم الإحاطة بجميع الإجراءات التي يمرّ بها الأسرى، والظروف التي يعيشونها في هذه المراكز والمعابر، مسلّطين الضوء على الفترات ما بين الأعوام 2019 حتّى منتصف عام 2024، وبيان السياسات القمعيّة التي صعّد الاحتلال من استخدامها مع الأسرى بعد السابع من أكتوبر.

وركّزت هذه الورقة في المعلومات بشكل أساسيّ على زيارات السجون والمقابلات التي قام طاقم مؤسّسة الضمير بتنفيذها؛ وذلك نظراً لقلّة المعلومات القانونيّة المتوافرة عن مراكز التوقيف التي يقوم الجانب الإسرائيليّ بالتحفّظ عليها وعدم نشرها. إضافة إلى السماح لمحامين معيّنين بزيارة هذه المراكز، وذلك يأتي في إطار محاولات الاحتلال في الاستفراد بالأسرى الموجودين في هذه المراكز، وفصلهم عن العالم/ ومحاولة التستّر على الجرائم المرتكبة في حقّهم.

زنازين متنقّلة

يرتبط اعتقال الفلسطينيّين ارتباطاً وثيقاً بالبوسطة التي تُعدّأداه من أدوات تعذيب الأسرى. والبوسطة هي وسيلة التنقّل التي تخصّصها مصلحة السجون لنقل الأسرى والمعتقلين من مراكز التوقيف، و/أو السجون إلى العيادات/المشافي/سجون أخرى/محاكم وبالعكس، وتنقل الأسرى أيضا أثناء الإفراج عنهم من السجون إلى الحواجز التي تفصل مدناً وقرى الضفّة الغربيّة عن الأراضي المحتلّة، وعادة ما يكون الإفراج عند أقرب حاجز على السجن المحتجَز به الأسير.

تولّى قسم حرس الحدود الإسرائيليّ التابع لشرطة الاحتلال مَهمّة الإشراف على البوسطة، إلّا أنّه بعد عام 2004 حلّت محلّه "وحدة الأمن والمعلومات" التي تمّ إنشاؤها عام 1973، ولاحقاً، تحديداً عام 1993 تمّ تغيير اسم الوحدة إلى وحدة "النحشون"[7]، التي تُعدّ الذراع التنفيذيّ لخدمة مصلحة السجون، ومن المهمّات الرئيسيّة للوحدة مرافقة الأسرى أثناء عمليّات النقل كقوّة أمنيّة، والتدخّل في الأحداث "الطارئة" التي تحدث داخل السجون الإسرائيليّة كافّة، والمشاركة في عمليّات التفتيش المكثّفة أثناء اقتحام الزنازين[8].

---

[6] تجدر الإشارة إلى أنّه ليس جميع المعتقلين يتم نقلهم إلى مراكز التوقيف أو المعابر حيث يُنقل بعضهم إلى مراكز التحقيق والبعض الآخر ينقل إلى السجون المركزيّة مباشرة

[7] كلمة نحشون تعني في القاموس العبريّ القوّة والصلابة والقسوة. تعدّ وحدة النحشون إحدى أكبر وأقوى الوحدات العسكريّة الإسرائيليّة، ويتلقّى اعضاء وحدة النحشون تدريبات خاصّة لقمع الأسرى، ومواجهة حالات الطوارئ كافّة داخل السجون والمعتقلات الإسرائيليّة.

[8] الوطن. "البوسطة.. هولوكوست إسرائيليّ متنقّل للأسرى الفلسطينيّين". 21 آذار 2020 https://www.elwatannews.com/news/details/4659379

يشبه الهيكل الخارجيّ للبوسطة هيكل الحافلة، لكنّها بالحقيقة مقسّمة إلى زنازين ومقاعد حديديّة من الداخل، وهي ذات هيكل خارجيّ مصفّح ومحكم الإغلاق. تتميّز البوسطة بكونها شديدة الحرارة في فصل الصيف، وشديدة البرودة في فصل الشتاء، بفعل المعدن الحديديّ المصنوعة منه؛ما يزيد من معاناة الأسرى الذين يتنقّلون فيها. يُفصل عناصر وحدة "النحشون" المجهّزون بمعدّاتهم وكلابهم البوليسيّة، ويجلسون في مقدّمة البوسطة، أمّا الأسرى فيتمّ احتجازهم في المنتصف بزنازين البوسطة.

خلال عمليّات النقل، يتمّ تكبيل الأسرى بأصفاد حديديّة تشبك بين اليدين والرجلين. ويجلس الأسير على مقعد البوسطة الحديديّ لساعات طويلة قد تصل إلى 10 ساعات متواصلة، أو أكثر على الرغم من أنّ هذه الرحلات قد لا تستغرق أكثر من ساعتين في الوضع الطبيعيّ؛ وذلك يعود لتعقيد الإجراءات التي يقوم بها الاحتلال المتمثّلة بإدخال الأسير إلى سجون عدّة أثناء التنقّل، وإجبارهم على النوم في معابر سجن "أوهلي كدار"، أو معبار سجن الرملة التي تفتقر إلى مقوّمات الحياة الطبيعيّة التي تُعدّ جزءاً لا يتجزّأ من عمليّات التنكيل الممنهجة التي يمارسها الاحتلال على المعتقلين أثناء فترة الاعتقال.

أثناء النقل يكون الأسرى مجرّدين من احتياجاتهم الأساسيّة، كالطعام والشراب وقضاء الحاجة، على الرغم من أنّ تعليمات مصلحة السجون رقم 3.10.00 تنصّ على حقّ الأسرى في الحصول على 3 وجبات يوميّاً، ولا يوجد أيّ تعليمات قانونيّة إسرائيليّة أو دوليّة تعفي إدارة السجون من تقديم الطعام للأسرى بشكل منتظم، فقط لكونهم خارج السجون بهدف النقل.

وتنصّ التعليمات الدوليّة لمعاملة السجناء على وجوب تزويدهم بالغذاء بشكل وافر، وفي أوقات ملائمة، وتعدُّها واجباً أساسيّاً على إدارة السجون. لكنْ يلاحظ اتّباع سياسة التجويع والتعطيش المتعمّد بحقّ الأسرى أثناء النقل، وهذه السياسة هي سياسة ممنهجة من قبل مصلحة السجون، حيث إنّ الأسرى على مدار أعوام يعانون من هذه السياسة، ولا تقتصر هذه السياسة على الأسرى البالغين، بل تُتَّبع بحقّ الأسرى الأطفال والأسيرات. ولا يُجرّد الأسرى أثناء النقل من حقوقهم الأساسيّة فقط، بل يتمّ انتهاك حقّهم في العبادة، على الرغم من محاولات الأسرى الطلب من وحدة "النحشون" التوقّف للصلاة، إلّا أنّه لا تتمّ الاستجابة لطلباتهم، ويُجبر الأسرى على الصلاة وهم جالسون على مقاعد البوسطة.

إلى جانب المعاناة التي يعانيها الأسرى من هيكليّة البوسطة وطول ساعات النقل، تستغلّ وحدة "النحشون" فرامل البوسطة، من خلال الضغط عليها بشكل مفاجئ عند سير البوسطة؛ ما يؤدّي إلى اصطدام الأسرى في جدران الزنزانة الحديديّة التي يكونون داخلها، وينتج عن هذه الممارسة وقوع إصابات في صفوف الأسرى، وصعوبة قدرتهم على النهوض عن الأرضيّة؛ بسبب التكبيل واستمرار سير البوسطة على الرغم من سقوط الأسرى. ذلك بخلاف المعاملة المهينة التي يتعرّضون لها أثناء النقل، من شتمهم سواء من عناصر وحدة "النحشون"، أو من السجناء الجنائيّين الذين يتمّ نقلهم مع الأسرى الفلسطينيّين في البوسطة ذاتها أحياناً، إضافة إلى الكلاب البوليسيّة التي تحيط بالأسرى طوال فترة النقل؛ ما يسبّب لهم الرعب والشعور بعدم الراحة.

لما تحمله البوسطة من عناء ومشقّة جسديّة ونفسيّة على المعتقلين خاصّة الأسيرات والأطفال، توجّهت المؤسّسات الحقوقيّة المعنيّة بالأسرى بتقديم عدد من الالتماسات إلى المحاكم الإسرائيليّة، مطالبين بتحسين شروط نقل الأسرى في البوسطة. منها الالتماس الذي قامت بتقديمه مجموعة من المؤسّسات الحقوقيّة في نيسان عام 2017، باسم أربعة أسرى فلسطينيّين من سجون مختلفة، فيما انضمّ إليه لاحقاً مركز عدالة، واللجنة العامّة لمناهضة التعذيب، وأطبّاء لحقوق الإنسان، من أجل تغيير وتحسين الظروف القاسية وغير الإنسانيّة للنقل في البوسطة.

وجاء في طلب المؤسّسات أنّه كان قد قُدِّم عام 2008 التماسٌ مشابه، فصّلوا فيه العيوب الخطيرة في ظروف نقل الأسرى، وقد صرّحت مصلحة السجون في حينه أنّه قد أُجريت بعض التغييرات، وتنوي إجراء تغييرات أخرى مستقبلًا. إلّا أنّ شهادات الأسرى كانت لا تزال تؤكّد أنّ هذه الالتزامات لم تُطبّق إطلاقًا، وأنّه لا يزال الأسرى يُنقلون تحت ظروف خطيرة تنتهك حقوقهم الدستوريّة. وفي تاريخ 2018/02/26 عقدت المحكمة جلسة للنظر في الالتماس، وقرّرت إمهال مصلحة السجون ووزارة الأمن الداخليّ ثلاثة أشهر لتقديم تقرير يفصّل التغييرات التي أُحدثت، والتغييرات اللازمة لتحسين ظروف نقل الأسرى[9] .

وتقدّمت هيئة شؤون الأسرى بالتماس إلى المحكمة الإسرائيليّة العليا في تاريخ 2019/01/8، موضّحين الظروف السيّئة التي تُنقل بها الأسيرات في مركبة البوسطة، وما يتعرّضن له من إساءات وشتائم من قبل وحدة "النحشون" والسجناء الإسرائيليّين على حدّ سواء. وطالبت الأسيرات من خلال الالتماس بفصل نقلياتهنّ عن السجناء الإسرائيليّين، وتحسين ظروف النقل، بالرغم من أنّ المحكمة باشرت في النظر في هذه الالتماس إلّا أنّه لم يتمّ إجراء أيّ تغيير في ظروف نقل الأسيرات. ومع جميع هذه الالتماسات إلّا أنّ شهادات الأسرى التي تقوم المؤسّسات الحقوقيّة بجمعها تثبت أنّ ظروف النقل لا تزال ذاتها، بل تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، حيث يتمّ المساس بحقوق الأسرى والأسيرات أثناء عمليّات النقل بشتّى الطرق، ولا تتمّ تلبية حاجاتهم الأساسيّة حتّى يومنا هذا؛ ما يؤكّد أنّه لا يوجد نيّة حقيقيّة من مصلحة السجون بتغيير واقع النقل للأسرى. وبهذا تظهر شكليّة قرارات المحاكم الإسرائيليّة التي ما هي إلّا أدوات تنفيذيّة في يد جيش الاحتلال، وإدارة مصلحة السجون وأنّ دورها شكليّ، ولا يخدم إلّا الجانب الإسرائيليّ الذي يستمرّ بسياسة القمع والتنكيل بالأسرى.

.

مركز توقيف عصيون

يُعدّ "عصيون" مركز توقيف خاضعاً لإدارة الجيش الإسرائيليّ، يتركّز المعتقلون الفلسطينيّون الموجودون فيه على منطقة بيت لحم ومنطقة الخليل بسبب قربهم الجغرافيّ من هذا المعتقل، إلّا أنّ هذا لا يلغي إمكانيّة نقل أسرى فلسطينيّين إلى هذا المعتقل من مختلف مناطق الضفّة الغربيّة.

يتكوّن مركز "عصيون" من 12 زنزانة متلاصقة ببعضها بعضاً، 6 منها على الجهة اليمنى للمعتقل، و6 على الجهة اليسرى للمعتقل، ووسطها ساحة مسقوفة بشبك حديديّ لا تحمي من برد الشتاء ولا من حرارة الصيف. جميع زنازين المعتقل عفنة مليئة بالرطوبة، وتمتاز بسوء ظروفها المادّيّة، ومجرّدة من المتطلبات الأساسيّة الآدميّة كافّة اللازمة للمعتقلين.

تتّسع زنازين معتقل "عصيون" لِ 5–6 أسرى في الغرفة الواحدة كحدٍّ أقصى، حيث إنّ مساحة الغرف لا تتجاوز 3×6 أمتار مربّعة. وعلى الرغم من صغر حجم زنازين هذا المعتقل، إلّا أنّه تاريخيّاً شهد اكتظاظاً كبيراً في أعداد المعتقلين، وعدد كبير منهم كان يُجبر على النوم أرضاً؛ بسبب استقبال إدارة المعتقل المتمثّلة بضابط من الجيش الإسرائيليّ عدد معتقلين يفوق سعة استيعاب هذا المعتقل، حيث كان يُحتجز 10+ معتقلين في هذه الزنازين؛ ما يجعل الغرف مكتظّة بشكل كبير، وبالتالي كانت تتقلّص المساحة المعيشيّة للأسير لما لا يتعدّى المتر المربّع الواحد، وهذا مع احتجاز الأسرى في ظروف

[9] عدالة. "منظّمات حقوقيّة تنضمّ للالتماس من أجل تحسين الظروف الوحشيّة في حافلات نقل الأسرى الفلسطينيّين". 6 آذار 2018
https://www.adalah.org/ar/content/view/9420

زنازين غير صحيّة. ووجدت لجنة الأمم المتّحدة لمناهضة التعذيب أنّ الجمع بين الاكتظاظ والظروف غير الصحيّة في السجون ينتهك العهد الدولي للحقوق المدنيّة والسياسيّة؛ بسبب عواقبه الخطيرة على صحّة السجناء وسلامتهم. واعتبرت اللجنة الفرعيّة لمنع التعذيب التابعة للأمم المتّحدة أنّ إخضاع المحتجزين لاكتظاظ شديد من شأنه أن يرقى إلى سوء المعاملة، وحتّى التعذيب عندما يطول أمده، ويقترن بظروف ماديّة غير مقبولة. وبسبب ظروف الزنازين في مختلف المعتقلات الإسرائيليّة والاكتظاظ الكبير فيها، تقدّمت مجموعة من المؤسّسات الحقوقيّة بالتماس لمحكمة العدل الإسرائيليّة بشأن المساحة المخصّصة لكلّ أسير، وجاء ردّ المحكمة عام 2019 وأمرت بتوسيع المساحة المخصّصة لكلّ أسير لتصبح 4.5 متر، وفي ظلّ هذا القرار إلّا أنّ هذا المعتقل ما زال لا يتلزم بهذه المعايير التي حدّدتها المحكمة، ويتمّ انتهاكها بشكل دوريّ، خاصّة في حالات "الطوارئ" التي تشهدها البلاد، مثل الهبّات الشعبيّة التي يزيد خلالها نسبة المعتقلين[10].

إلّا أنّ هذه الظروف لم تقف عائقاً في وجه دولة الاحتلال، وتحويله إلى معتقل للحجر الصحيّ بعد انتشار جائحة كورونا. فكان يتمّ احتجاز الأسرى فيه مدّة 14 يوماً على الأقلّ، مستخدماً حجّة أنّها فترة حجر صحيّ، مع العلم أنّ إدارة المعتقل لم تتّخذ أيّ إجراءات وقاية من المرض التي من أهمّها تقليص أعداد المعتقلين في المعتقل، والتعقيم، والتباعد، واستخدام الكمامات والقفازات المخصّصة التي تحدّ من انتقال العدوى؛ ما أدّى إلى مضاعفة المعاناة بسب ظروف المعتقل السيّئة التي ازدادت سوءاً بعد استخدامه حجراً صحيّاً.

يُمارس على الأسرى خلال وجودهم في هذا المركز العديد من الانتهاكات؛ كونه تابعاً لإدارة الجيش وليس لإدارة مصلحة السجون، فيعود تنظيم المعتقل وجميع المسائل المتعلّقة بالأسرى المحتجزين به، وظروف المعتقل إلى ضابط الجيش المشرف على إدارته، فلا يوجد قانون يتمّ الاحتكام له فيما يخصّ التعامل مع الأسرى المحتجزين به، ولا بما يتعلّق بضماناتهم وحقوقهم، وتكتفي دولة الاحتلال بتعليق تعليماتها وإرشاداتها على جدران المعتقل التي غالباً ما تكون مكتوبة باللغة العبريّة؛ ما يحرم الأسرى من معرفة حقوقهم والاطلاع عليها بسبب عدم تعليق نسخ منها باللغة العربيّة. وهذه التعليمات يتمّ التعديل عليها باستمرار من قبل الضبّاط المسؤولين عن المعتقل، إلّا أنّ هذه التعديلات لا يتمّ الإفصاح عنها، حتّى للمحامين أنفسهم، وفي بعض الأحيان يكتفي الضبّاط بإبلاغ المحامين بها شفهيّاً.

ص

عند وصول المعتقلين إلى "عصيون" يتمّ تجريدهم من حقوقهم وضماناتهم كافّة، ويتمّ احتجازهم في زنازين مجرّدة من المتطلّبات الأساسيّة للحياة الآدميّة، ولا تحتوي زنازين هذا المعتقل على أيّة ادوات كهربائيّة، ولا كتب، أو مجلات، أو حتّى نسخة قرآن؛ ما يجعل من فترة احتجاز الأسرى في هذا المعتقل فترةَ عزلٍ جماعيّ. يوجد في الزنازين فقط الأبراش الحديديّة إمّا 3 أو 4 أبراش من طابقين، فوقها فرشات رقيقة بسمك 3 سم ممكن أن تكون جلديّة، ويُطلق عليها اسم "الجومي"، أو فرشة اسفنجيّة بالسُّمك ذاته، وتكون هذه الأبراش مجرّدة من البطّانيّات والمخدّات.

[10] للمزيد عن قرار المحكمة العليا الإسرائيليّة والذي يخص حجم المساحة المخصّصة لكل أسير، انظر تقرير انتهاكات حقوق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال 2019، ص30-31. مؤسّسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان https://tinyurl.com/4exbp72v

ذكر الأسير المحرّر (ر، ف)[11] لمؤسّسة الضمير عن الظروف التي احتُجز فيها عقب اعتقاله عام 2021 قائلاً: "عندما دخلت إلى الزنزانة في "عصيون"، كان فيها برش حديديّ لكن لا يوجد عليه فرشة، وكان يوجد حمّام عربي ومغسلة، ولا يوجد إنارة في الغرفة، فمصدر الإنارة الوحيد كان يأتي من كشّاف خارج الغرفة"[12]. وبعد أن يطلب المعتقل بطانيّات إذا تجاوب السجّانون يُعطى الأسير 3 بطانيّات في فصل الشتاء؛ وذلك لأنّ الاغطية التي تقوم إدارة المعتقل بتوفيرها خفيفة، ولا تكفي للحماية من البرد. وفي السياق ذاته، أفاد الأسير عماد شبلي لمحامي الدفاع عام 2021 قائلاً: "في "عصيون" كان البرد قارساً، حيث إنّ شبّاك الغرفة شبكٌ مفتوح لا يمكن إغلاقه، ويقوم الأسرى بتعليق المناشف عليه ليقينا من دخول البرد"[13]. وعلى الرغم من توفير البطانيّات للأسرى في حال طلبها، إلّا أنّها بطانيّات متّسخة وخشنة لا يتمّ غسلها من قبل الإدارة، ويتمّ استخدامها ذاتها من قبل جميع الأسرى المحتجزين في "عصيون"، وبالمقابل لا يوجد في المعتقل غسّالة ليتمكّن الأسرى من غسل البطانيّات، ونتيجة لذلك أُصيب بعض الأسرى بأمراض جلديّة وحساسيّة تسبّبت بها تلك البطانيّات. أمّا فيما يتعلّق بالمخدّات فهي غير موجودة بشكل نهائيّ في هذه المعتقل، وينام الأسرى بدونها طوال فترة تواجدهم فيه، حتّى ولو استمر احتجازهم لأكثر من 14 يوماً، وفي محاولات منهم لإيجاد بديل لها، يقومون بلفّ إحدى البطانيّات التي يتمّ توفيرها ويضعونها تحت رؤوسهم أثناء النوم.

لا تُعدّ نظافة الزنازين هي وحدها المشكلة في معتقل "عصيون"، بل نظافة الأسرى الشخصيّة على المحكّ في هذا المعتقل، فلا يتمّ توفير ملابس للأسرى، ويبقون بالملابس الخارجيّة والداخليّة ذاتها أثناء تواجدهم في هذا المعتقل. وأفاد الأسير باسل أبو عليا لمحامي الدفاع أثناء زيارته عام 2023 قائلاً: "كانوا يؤخّرون الملابس الداخليّة جدّاً قبل إعطائنا إياها، ولكن حصلنا عليها مرّة واحدة فقط، إلّا أنّه لم يكن هناك مجال لغسلها"[14]، وفي محاولة من قبل الأسرى لتخفيف مشكلة الشحّ في الملابس بهذا المعتقل، يقوم الأسرى أحياناً الذين جرى نقلهم إلى السجون بترك بعض ا من ملابسهم لكي يتسنّى لمن يتمّ احتجازه في "عصيون" من استخدامها. وفي حال عدم توافر ألبسة إضافيّة من الأسرى المنقولين يحاول الأسرى في "عصيون" غسل ملابسهم على أيديهم، وينتظرونها لتجفّ ثمّ يرتدونها؛ لأنّه لا يوجد خيار غسل ملابس الأسرى في الغسّالة كما في السجون المركزيّة.

لا يوجد متنفّس للأسرى أثناء فترة احتجازهم في "عصيون" إلّا بالفورة، عند الساعة 7:00 صباحاً يخرجون إلى الفورة مدّة ربع ساعة، و تتخلّلها وجبة الإفطار المكوّنة من لبنة، و3 شرائح خبز إفرنجي لكلّ معتقل وحبّة بندورة، ويتمّ تقديم الإفطار على صينيّة واحدة لجميع المعتقلين، ونظراً لقلّة الطعام أحياناً لا يكفي الطعام لجميع الأسرى. ويمكن للأسرى أن يشربوا الشاي لكنْ في كاسات بلاستيكيّة مقويّة وعددها محدّد، يتناوبون على شرب الشاي وبسبب قِصَر وقت الفورة قد لا يستطيع جميع الأسرى من شرب الشاي.

---

[11] تجدر الإشارة إلى أنّ جميع الأسماء موثّقة في مؤسّسة الضمير، لكن حفاظاً على خصوصيّة بعض الأسرى يتمّ استخدام رموز بدلاً من استخدام الاسم الحقيقي للأسير

[12] مقابلة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير (ر، ف) في تاريخ 10 أيلول 2023

[13] مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير عماد شبلي في سجن عوفر بتاريخ 14 تشرين الثاني 2021

[14] مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير باسل ابو عليا في سجن عوفر بتاريخ 14 شباط 2023

حوالي الساعة 13:00 ظهراً يخرجون مرّة أخرى لمدّة نصف ساعة، وتتخلّلها وجبة الغذاء المكوّنة من بطاطا، أو دجاج وأرز، وأحياناً خيار أو بندورة، وفي الساعة 18:00 ليلاً يخرجون للمرّة الثالثة للفورة لمدّة ربع ساعة، وتُقدّم خلالها وجبة العشاء التي غالباً ما تكون وجبة الإفطار نفسها وفي هذا السياق نذكر أنّ الأكل المقدّم من إدارة المعتقل هو الشيء الوحيد المتوفّر للمعتقلين في ظلّ عدم وجود كانتينا يمكنهم أن يقوموا بالشراء منها.

طالما أقدم المعتقلون على خطوات احتجاجيّة بسبب الأكل المقدّم لهم، فقلّة الكميّات المقدّمة ورداءته، أو انتهاء صلاحيّته دفع المعتقلون مرّات عدّة للإضراب عن الطعام، أو إرجاع الوجبات. لكنّ إدارة المعتقل تدّعي أنّ الطعام المقدّم للمعتقلين هو ذاته المقدّم للجيش[15]. ويُعطى المعتقلون خمس سجائر يوميّاً، ويُسمح لهم بتدخينها فقط أثناء الفورة حينما يقوم أحد السجّانين بتوزيع الولّاعة على المعتقلين، حيث يمنع عليهم اقتناء الولّاعة لأسباب تدّعي إدارة المعتقل أنّها "أمنيّة"؛ ما يأخذ وقتاً من الفروة.

وعلى الرغم أنّ الفورة هي المتنفّس الوحيد للأسرى أثناء فترة احتجازهم، إلّا أنّهم لا يتمكنون من قضاء الوقت براحة واعتبارها متنفّساً؛ نظراً لعدم وجود دوشّات في داخل الزنازين؛ فيُجبر المعتقلون على الاستحمام خلال فترة الفورة. ويبلغ عدد الدوشّات في المعتقل 7، وبسبب الاكتظاظ يقوم المعتقلون بتقسيم أنفسهم على مجموعات ليتمكن جميعهم من الاستحمام؛ هذا في حال تمكّنوا من ذلك لأنّ عدد الدوشّات مقارنة بأعداد المعتقلين ووقت الفورة غير متكافئ ولا يكفي. ويتم توفير قطعة صابونة صغيرة لكلّ معتقل يستخدمها لغسل جسده وشعرة، وفي هذا السياق قال الأسير سالم بادي: "تكون لنا نصف ساعة للاستحمام وهي فقط أثناء الوقت المخصّص للفورة، وإذا تأخّر الأسير في الاستحمام يهدّدوه بقطع المياه، والدوشّات داخل كرفان، ويوجد فواصل بينهم لكن لا يوجد ستائر"[16] .

بسبب سوء ظروف المعتقل بشكل عام، تقدّم محامي الدفاع بشكوى إلى النيابة العسكريّة، والمستشار القانونيّ، للحكومة والقائد العسكريّ في تاريخ 2023/05/25 باسم 3 أسرى تمّ احتجازهم بين 10–14 يوماً، في مركز توقيف "عصيون"، وجاء الالتماس في ظلّ الظروف السيّئة التي تمّ احتجازهم فيها. فأكّدت الشكوى على أكثر من محور منها، عدم وجود أغطية للشبابيك؛ ما يؤدّي إلى برودة الغرفة في فصل الشتاء، وعدم كفاية الأغطية حيث قام الجنود بإعطاء كلّ معتقل بطّانيّتين فقط، وبسبب عدم إعطائهم مخدّات يستخدمون إحدى البطّانيّات لوضعها تحت رؤوسهم أثناء النوم ما يتركهم مع واحدة لا تكفي لتغطية أجسادهم. وتطرّقت الشكوى إلى مشكلة تسريب المياه التي كانت تملأ زنازين الاعتقال بالمقابل رفض الجنود لإعطاء المحتجزين أيّ مماسح، أو أربطة بلاستيكيّة تساعدهم على التعامل مع كميّات المياه التي تملأ الغرف.

كما أشارت الشكوى إلى موضوع النظافة الشخصيّة، فعدم تزويد المعتقلين بالشامبو أو الصابون يشكّل عائقاً أمام الاستحمام لا سيّما في ظلّ إعطائهم منشفة واحدة فقط لما يقارب 35–25 معتقلاً يُجبرون على استخدامها الواحد تلو الآخر. إضافة إلى إعطائهم لفّة واحدة من ورق التواليت لـ5–7 غرف، يوجد في كلّ منها ما يقارب 6 أسرى، إضافة إلى حرمانهم من الملابس الداخليّة حيث تمّ تزويدهم بملابس مرّة واحدة طوال فترة تواجدهم في المعتقل. إضافة إلى عدم وجود سوى 4 أكواب بلاستيكيّة صلبة لشرب الشاي، وهذه الكؤوس يستخدمها جميع المعتقلين، وكذلك السجائر، حيث يقوم الجنديّ بإشعال واحدة

---

[15] مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير سالم بادي دردساوي في سجن عوفر بتاريخ 24 آذار 2021

[16] المرجع السابق نفسه

لمعتقل فقط، وهو بدوره يقوم بإشعال باقي السجائر للمعتقلين. ولأنّ هذه الأفعال تشكّل انتهاكات وجرائم عنف طالبت الشكوى بفتح تحقيق في الوقائع المدرجة بها.

وجاء الردّ في تاريخ 2023/08/1، بعدم قبول الشكوى أو التغيير في ظروف المعتقل أو ظروف الزنازين، وتمّ نفي الاعتداء على حقوق المعتقلين التي تتمثّل في عدم إعطاء الطعام بالكميّة والجودة المناسبة، وعدم إعطائهم الملابس الداخليّة، وغيرها من الانتهاكات التي تمّ تفصيلها في الشكوى. ولا يزال المعتقلون يعانون من سوء الأوضاع المعيشيّة في المعتقل حتّى يومنا هذا، إضافة إلى تعرّضهم للمعاملة اللاإنسانيّة والمهينة من قبل السجّانين الموجودين في المعتقل، وهذا مؤكّد من خلال الشهادات التي تمّ جمعها من قِبل المؤسّسات خلال السنوات السابقة.

تقتصر العقوبات التي تتمّ ممارستها بحقّ الأسرى في هذا المعتقل على عزل الأسرى في الزنزانة المخصّصة للعزل لفترة زمنيّة محدودة يمكن أن تصل إلى 3 أيام –أو أكثر– ، وذلك نظراً لبقاء الأسرى في هذا المعتقل لفترة مؤقّتة، أو حرمانهم من السجائر لمدّة معيّنة، أو حرمانهم من الفورة، فيتمّ المساس بأبسط الحقوق الإنسانيّة للأسرى في ظلّ احتجازهم في ظروف صعبة جدّاً وقاسية، ومع ذلك تتعمّد إدارة المعتقل التنكيل بالأسرى من خلال أدنى الحقوق الممنوحة لهم في هذا المعتقل؛ ما يجعل فترة الاحتجاز غير محتملة على الرغم من أنّها فترات قصيره.

إنّ جميع الحقوق الأساسيّة للأسرى في معتقل "عصيون" مسلوبة، وأهمّ هذه الحقوق هو الحقّ في العلاج الذي يغيب عن المشهد بشكل كامل في معتقل "عصيون"، فلا يوجد طبيب ولا ممرّض في هذا المعتقل؛ وهذا لا يعني أنّه لا يتمّ احتجاز أسرى مرضى أو مصابين في هذا المعتقل، بل على العكس، يستقبل الجيش الإسرائيلي الأسرى المرضى والمصابين على حدّ سواء، ويقومون باحتجازهم في ظروف لا إنسانيّة بالرغم من حاجتهم لرعاية طبيّة دقيقة بسبب أوضاعهم الصحيّة.

ومنذ السابع من أكتوبر، أصبحت الظروف في مركز توقيف "عصيون" تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، حيث مُنع المحامون من زيارة الأسرى داخل المعتقل لفترة طويلة جدّاً، ما جعل إدارة الجيش تستفرد بالأسرى، وتصعّد من سياساتها القمعيّة والتنكيليّة بحقّهم. حيث نشرت هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين بياناً في تاريخ 2024/5/26 عقب زيارة نفّذتها محامية الهيئة للأسرى المحتجزين في مركز "عصيون"، وأفاد البيان أنّ ظروف المعتقل ازدادت سوءاً من حيث الأكل والشرب، فالطعام يصلهم بارداً ورائحته كريهة، كما أنّه غير كافٍ لأعداد الأسرى المحتجزين، إضافة إلى حرمانهم من المياه المعدنيّة فأصبحوا مجبورين على الشرب من مياه الصنبور الملوّثة؛ ما أدّى الى انتشار أمراض الجهاز الهضمي لدى الأسرى وإحساسهم الدائم بأوجاع في المعدة. أمّا بالنسبة للظروف العامة في المعتقل، فهم لا يزالون يعانون من الاكتظاظ والاعتداءات الدائمة، فبعد احتجاج الأسرى على الطعام المقدّم لهم الذي كان مليئاً بالأوساخ انهال عليهم الجنود بالضرب المبرح[17] .

وبناءً على شهادات الأسرى أصبح الجنود يتعمّدون اقتحام الغرف يومي السبت والأربعاء من كلّ أسبوع، ويكون الاعتداء مصاحباً بالصراخ والشتائم، إلى جانب تعرية الأسرى بحجّة التفتيش. ولا تُعدّ هذه المشاهد محصورة على مراكز التوقيف، بل تشهد مختلف السجون الإسرائيليّة ظروفاً مشابهة قاسيه جدّاً منذ السابع من أكتوبر[18].

---

[17] هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين. "حفلات تعذيب يومي السبت والأربعاء من كل أسبوع لأسرى "عصيون". 26 أيار 2024 https://rb.gy/0vl5qk

[18] انظر تقرير مؤسّسة الضمير "سياسات الاحتلال بحق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال 2023". 18 نيسان 2024 https://www.addameer.org/ar/media/5326

أسرى مُعاقبون بالنسيان

اعتُقل الأسير (أ، ش) من منزله الكائن في قرية دير جرير قضاء مدينة رام الله في تاريخ 2024/5/18، حوالي الساعة 4:00 فجراً بعدما قامت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ باقتحام منزلهم. بعد اقتياده خارج المنزل قاموا بتقييد يديه إلى الخلف بمرابط بلاستيكيّة وعصّبوا عينيه . أثناء النقل تمّ الاعتداء عليه بالضرب مرّات عدّة، وفي إحدى المرّات قام الجنود بوضع كيس عليه فلفل على رأس (أ، ش) فوق عصبة العينين ، وتمّ نقله إلى مركز توقيف "عصيون"، ولدى وصولهم أزالوا عصبة العينين وتقييد اليدين، وقام أحد الجنود بأمر (أ، ش) بخلع ملابسه ، وعندما رفض قام الجنديّ بضربه على صدره بالباروده، وأمره أن يقوم بخلع ملابسة الداخليّة أيضاً.

بعدها قام الجنديّ بتقييد يدي (أ، ش)، وتعصيب عينيه وربط قيود يديه بحبل صغير، وأخذ يسحب (أ، ش) وهو عارٍ واقتادوه مسافة حوالي 500 متر، وقاموا بتفتيشه في غرفة وأرجعوا ملابسه الداخليّة، واقتادوه إلى القسم تحديداً الغرفة رقم (11)، وبعد دقائق عاد الجنود واقتادوه إلى زنزانة العزل الانفراديّ، مساحتها 1.5×2 متر، خالية من كلّ شيء، ولا يوجد فيها شبابيك ولا حتّى ضوء. وقال (أ، ش): "نمت تلك الليلة على صبّة الباطون، وبقيت 3 ليالٍ على هذا الحال، ولم أكن أعرف أن الليل من النهار، وبقيت 3 أيّام دون طعام نهائيّاً"[19] .

لم تكتفِ قوّات الاحتلال في اعتقال (أ، ش) والتنكيل به أثناء الاعتقال والنقل إلى المعتقلات، بل تمّت معاقبته بالعزل الانفراديّ، والحرمان من الطعام طوال فترة وجودة في العزل. وهذه السياسة توضّح نيّة الاحتلال الكامنة في الانتقام من الأسرى الفلسطينيّين حتّى قبل وصولهم إلى المعتقلات الإسرائيليّة؛ ما يدلّل على النيّة الواضحة في تطبيق سياسة العقاب الجماعيّ على الأسرى الفلسطينيّين كافّة، وتظهر سياسات الاحتلال المتّبعة مع الأسرى الفلسطينيّين نيّة إذلالهم وترهيبهم.

مركز توقيف حوّارة

يقع مركز توقيف حوّارة في بلدة حوّارة قرب مدينة نابلس، ويتكوّن من مبنيين مقابل بعضهما، كلاهما مكوّن من طابقين، وكلّ طابق يحتوي على 6 زنازين إضافة إلى زنزانة للعزل منفصلة عن الزنازين الاعتقاليّة الجماعيّة. وساحة الفورة موجودة في المنتصف بين صفّي الزنازين. وفي الجهة الشماليّة من المعتقل يوجد غرفة التحكّم والمراقبة الخاصّة في إدارة المعتقل المشبوكة من كاميرات المعتقل الموجودة في الزوايا كافّة، ما عدا داخل الزنازين.

تُعدّ زنازين حوّارة أصغر من زنازين "عصيون"، إذْ تبلغ مساحة الزنازين حوالي 2.5×3 أمتار، ويدخل من ضمنها المرحاض. يوجد على الجدار المقابل لباب الزنزانة شبّاك صغير على علوّ، لا يتمكّن الأسرى من وصوله أو النظر منه إلى الخارج، في جزءٍ من الزنازين يكون مغطّى من الداخل بقطع أشبه بالبلاستيك المقوّى ولكن بعض الزنازين لا تحتوي على هذه القطعة، أو أنّها تكون مكسورة؛ ما يسبّب مشكلة حقيقيّة للمعتقلين في فصل الصيف، حيث إنّ الرطوبة ودخول الحشرات والبعوض يخلق بيئة غير نظيفة داخل الزنزانة؛ ما يضيف ضغطاً نفسيّاً على المعتقلين، ويصعّب فترة احتجازهم، ولا يختلف الوضع خلال فصل الشتاء، فتصبح حرارة الزنازين منخفضة جدّاً؛ بسبب عدم وجود ما يحميهم من البرد القارس. ويغطّي الشبّاك من الخارج شبك من الزينكو بهدف الحماية.

[19] مقابلة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرّر (أ، ش) في تاريخ 12 حزيران 2024

يوجد داخل الزنازين من 2 إلى 3 أبراش فوق بعضها (ما يعادل 4 أو 6 أسرّة)، وذلك يعتمد على مساحة الزنزانة، وكلّ من الأبراش يوجد عليه فرشه إسفنجيّة رقيقة جدّاً وبالية.

وفي حوّارة كما غيرها من مراكز التوقيف الإسرائيليّة عدد الأسرّة لا يشكّل معياراً لعدد الأسرى الذين يتواجدون في الغرف، حيث إنّ إدارة المعتقل لا تحتكم إلى المساحة المعيشيّة المخصّصة لكلّ أسير التي تُقدَّر ب 4.5 متر، وتحتجز في الزنازين عدداً من المعتقلين يفوق قدرة استيعاب المعتقل، لذلك يُجبر الأسرى على النوم على الأرض. أمّا المرحاض الموجود داخل الزنازين فهو أشبه بمغسلة صغيرة مرفوعة لتصل مستوى نصف جسم المعتقل، ويتمّ استعمالها على وقوف، ولا يوجد لها غطاء؛ ما يؤدّي إلى انبعاث الروائح الكريهة إلى أنحاء الزنزانة كافّة، وما يزيد الأمر سوءاً عدم قيام الإدارة بتوفير مياه وصابون لغسلها بعد الاستخدام، وعدم وجود باب يفصل بين المرحاض وباقي الزنزانة، وتجتمع جميع هذه الظروف إضافة الى النوافذ المكسورة التي تمّ ذكرها سابقاً؛ ما يؤدّي إلى تجمُّع البعوض والحشرات على المرحاض، وتحويل الزنزانة إلى مَكرهة صحيّة.

تخلو زنازين المعتقل من أيّة أدوات كهربائيّة أو ترفيهيّة، فلا يوجد راديو أو تلفاز، ولا يتمّ توفير الكتب والجرائد، أو حتّى الورق والأقلام لكي يتمكّن الأسرى من استغلال وقتهم، حيث تتم محاصرة الأسرى من جميع النواحي وحرمانهم من أيّ مظاهر لتشتيت الانتباه، وإعطاء مساحة للمعتقلين لممارسة أيّ نوع من أنواع التفريغ.

في معتقل حوّارة يخرج المعتقلون إلى الفورة مرّتين في النهار، لمدّة نصف ساعة كلّ مرة، يتخلّلهما تقديم الوجبات من قبل إدارة المعتقل. فيُقدّم الإفطار في حوالي الساعة السادسة صباحاً، ويتكوّن من علبة لبنة وشرائح خبز، أمّا وجبة العشاء أحياناً تكون مثل وجبة الإفطار، وأحياناً أخرى يتمّ تقديم نقانق وكأس من اللبن. ويعاني المعتقلون من رداءة الأكل المقدّم لهم، وعدم كفاية كميّاته. ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط، فقد لاحظ المعتقلون أنّه في الكثير من الأحيان يكون الأكل منتهي الصلاحيّة، أو على وشك الانتهاء؛ ما يجعلهم يرفضون تناوله وإرجاعه .

وتخالف هذه الممارسات القواعد النموذجيّة الدنيا لمعاملة السجناء التي تنصّ المادّة (20) على وجوب توفير وجبات طعام للمعتقلين جيّدة، وذات قيمة غذائيّة عالية تحافظ على صحّتهم وقواهم، وهذا يُعدّ عكس ما تقوم به دولة الاحتلال، حيث إنّ تقديم الأطعمة منتهية الصلاحيّة، وغير المطهيّة بشكل جيّد قد يؤدّي إلى تسمّم الطعام، والذي بدوره قد يتسبّب في أعراض، مثل: الغثيان، والقيء، والحمى، وغيرها، وفي حالات التسمّم الشديد الذي لا تتمّ معاينته، وتقديم العلاج اللازم له قد يؤدّي إلى الموت.

بعد الانتهاء من الطعام، يُسمح للمعتقلين بالتدخين فقط خلال فترة الفورة وفي الساحة الخارجيّة، لأنه يُحظر عليهم اقتناء القدّاحات، ويقوم السجّان بتوزيع الولعة على الأسرى لإشعال السجائر، وتزوّد الإدارة الأسرى بخمس سجائر يوميّاً . ولكن يتمّ فرز المدخّنين عن غير المدخّنين قبل الدخول إلى المعتقل، فإذا لم يقم المعتقل بالتصريح بأنّه مدخّن لدى وصوله إلى المعتقل لا يزوّدونه بالسجائر.

يقوم المعتقلون باستغلال فترة الفورة، مع أنّها قصيرة جدّاً، إلّا أنّه لا يمكنهم الاستحمام إلّا خلالها؛ نظراً لوجود الدوشّات خارج الغرف الاعتقاليّة وليس داخلها، كما هو الحال في بعض السجون المركزيّة. ويوجد دوشّان فقط لجميع المعتقلين،

فساعة الفورة اليوميّة لا تكفي ليستحمّ المعتقلون جميعهم، بل يقومون بتقسيم أنفسهم إلى مجموعات؛ كلّ مجموعة لها يوم للاستحمام.

لغرض الاستحمام توفّر إدارة المعتقل قطعة صابونة تُستخدم لغسل الجسد والشعر، ولا يتمّ توفير معجون أسنان أو فراشي، ولا يتمّ تزويد الأسرى بمناشف، أو بشاكير نظيفة، بل يستخدمها المعتقل ذاتها طوال فترة احتجازه في حوّارة ولا يتمّ تجفيفها أو غسلها. بعد الاستحمام يُجبر الأسرى على إعادة ارتداء الملابس ذاتها، حيث إنّ إدارة المعتقل لا تقوم بتزويدهم بملابس، مع العلم أنّ بعضهم يتمّ اعتقالهم وهم في ملابس النوم في فصل الشتاء، أو ملابس ممزّقة بسبب الاعتداء عليهم أثناء الاعتقال، ومع ذلك لا تأخذ إدارة المعتقل هذه الممارسات بعين الاعتبار، ويبقى المعتقل بالملابس ذاتها التي وصل المعتقل فيها بغضّ النظر عن حالتها، إضافة إلى عدم توفير الجرابات أو الأحذية. ولا تسمح إدارة المعتقل للأهل بإدخال الملابس، أو مواد النظافة الشخصيّة لأبنائهم عن طريق محامٍ أثناء تواجدهم في حوّارة.

وعلى الرغم من قلّة النظافة المفروضة عليهم، ووجودهم في بيئة غير نظيفة، وارتدائهم ملابس ملوّثة، إلّا أنّ إدارة المعتقل توفّر المياه الساخنة للاستحمام أثناء فصل الشتاء من خلال سخّان المياه "البويلر"، ولكنّه لا يعمل في غالبيّة الأحيان، وتتعمّد إدارة الجيش المماطلة في تصليحه؛ ما يجبرهم على الاستحمام بالمياه الباردة للاغتسال من الأوساخ في ظلّ وجودهم في بيئة غير نظيفة، وغير صحيّة، وارتدائهم الملابس المتّسخة.

ومع السابع من أكتوبر ازداد وضع المعتقل سوءاً، حيث إنّ العدوان الشامل على قطاع غزّة انعكس على السجون المركزيّة ومراكز التوقيف، فعانى المعتقل من الاكتظاظ الشديد، وسياسة تجويع وتعطيش الأسرى، وحرمانهم من الفورة، واحتجازهم في ظروف زنازين سيّئة جدّاً. ولكن لم تتمكّن المؤسّسات الحقوقيّة من الحصول على معلومات تفصيليّة؛ لأنّ إدارة المعتقل لم تسمح بزيارات المحامين للأسرى في هذا المعتقل من بداية العدوان.

وفي ضوء التزايد الكبير في اعداد المعتقلين منذ بدء الإبادة الجماعية التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، قامت قوات الاحتلال خلال عام 2024 بافتتاح معسكر "منشة" كمركز للتوقيف، يقع هذا المعسكر في شمال الضفة الغربية بالقرب من معسكر سالم، هذا ويتبع ادارياً لجيش الاحتلال.

يعاني المعتقلون في هذا المعسكر من ظروف معيشية صعبة، فتمارس إدارة هذا المعسكر سياسة الإهمال الطبي، هذا ويعاني المعتقلين في هذا المعسكر كباقي المعتقلين في كافة السجون والمعسكرات من سياسة التجويع، البرد والنقص الحاد في الملابس وغيرها من أدوات النظافة حسب ما وثقه المحامون. ولحداثة هذا المعسكر لاتتوفر معلومات كافية حول الحيز المكاني والظروف التفصيلية.

معبار سجن الرملة

تختلف المعابر عن مراكز التوقيف، فهي أقسام داخل السجون المركزيّة الإسرائيليّة وليست منشأة مستقلة بذاتها. ومعبار سجن الرملة هو واحد من أبرز المحطّات التي يعرفها الأسرى أثناء عمليّات النقل. فأثناء النقل من السجون إلى أيّ مكان خارجها، تبدأ عادة الإجراءات في ساعات الصباح الباكر؛ ويختلف الوقت الدقيق لبدء هذه الإجراءات باختلاف موقع السجن الذي يُنقل منه الأسير، والوجهة التي يتمّ نقله اليها.

في الحالات التي يتمّ احتجاز الأسرى في السجون الواقعة جنوب فلسطين المحتلّة، مثل: سجن ريمون، أو نفحة، أو النقب، يتمّ إخراج الأسير من القسم المحتجز فيه بعد كلبشة اليدين، وينقل إلى غرفة الانتظار داخل السجن نفسه، وهي غرفة صغيرة نسبيّاً من حيث المساحة، ولا تحتوي إلّا على مرحاض قذر تنبعث منه روائح كريهة، وبينما لا يُسمح للأسرى الأمنيّين بتنظيف هذه الغرفة، فإنّ الأسرى المدنيّين هم المسؤولون عن نظافتها. وبمجرّد إدخالهم إلى غرفة الانتظار يتمّ فكّ القيود عنهم، وينتظر الأسير فترة قد تصل إلى أربع ساعات حتّى وصول وحدة "النحشون"، بعدها تُفتح نافذة صغيرة في باب الغرفة، وهي ما تُعرف باسم فتحة "الأشناف"[20]، ويمدّ الأسرى أيديهم منها ليتمّ تقييدهم مرّة أخرى، بعد ذلك يُفتح باب غرفة الانتظار ويتمّ تقييد أقدامهم وتقتادهم وحدة "النحشون" إلى البوسطة، حيث تبدأ مرحلة النقل الفعليّ.قبل وصول الأسرى إلى وجهتهم، يتمّ وضعهم في معبار سجن الرملة، وهو بركس حديديّ كبير، مقسّم من الداخل إلى مجموعة من الأقفاص المصنوعة من قضبان حديديّة ذات التأثّر الحراريّ الملموس.

تُخصَّص مجموعة من هذه الأقفاص بشكل مسبق للأسرى الأمنيّين، وذلك حسب أعداد الأسرى المتوجّهين إلى المعبار، فأعداد البوسطات التي تخرج من مختلف السجون تتناسب طرديّاً مع الاكتظاظ في الأقفاص والمعبار على حدّ سواء.

لا يوجد في هذه الأقفاص سوى مقاعد حديديّة تكون مثبّتة بشكل طوليّ على أحد قضبان القفص، ولا يوجد لها مسند للظهر، تتّسع من 5 إلى 7 أسرى. يحتوي القفص أيضاً على مرحاض عربيّ، مغطّى بنصف باب يبلغ طوله حوالي 50 سم، تنبعث منه روائح كريهة بسبب عدم وجود موادّ لتنظيفه بعد استخدامه من قبل الأسرى المحتجزين في القفص. وتجدر الإشارة إلى أنّه يتمّ فصل الأسرى الأشبال عن الأسرى البالغين، لكنّهم يُحتجزون بالظروف ذاتها. وهذا ما يخالف المادّة (17) من قواعد نيلسون مانديلا التي تنصّ على وجوب الحفاظ على النظافة التامّة لجميع مرافق السجن التي يتردّد عليها الأسرى بانتظام.

بعد انتهاء الانتظار في الأقفاص الذي قد يستمرّ لساعات طويلة، والذي يُعدّ المحطّة الأولى من محطّات معبار سجن الرملة، تبدأ عمليّة تُعرف ب"التفريغ"؛ أيّ يتمّ تصنيف الأسرى إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تنتظر فقط في الأقفاص قبل استكمال الرحلة في البوسطة للرجوع إلى السجون أو الوجهة المحدّدة، أمّا المجموعة الثانية فيتمّ نقلها إلى زنازين المعبار للمبيت.

يتكوّن قسم المعبار في سجن الرملة من طابقين، ويحتوي على 10 زنازين. مساحة الزنازين تقريباً 6×4 أمتار، يكون من ضمنها المرحاض العربيّ، والدوش المغطّى بنصف باب طوله تقريباً 50 سم، ويوجد نافذة للزنزانة مساحتها 1×1.5 لكنّها مغطّاة بشبك حديديّ يبعد عنها حوالي 60 سم؛ ما يجعل التهوية معدومة في الغرفة خاصّة في فترة الصيف، حيث إنّ منطقة الرملة منطقة ساحليّة، فالرطوبة تكون عالية جدّاً في الصيف[21]. تحتوي الزنازين على 3 أو 4 أسرّة مكوّنة من طابقين

[20] الأشناف: فتحة صغيرة تكون في أبواب غرف السجن، يتم استخدامها لتكبيل الأسرى أو لإدخال وجبات الطعام

[21] مقابلة أجراها الأسير المحرر صالح زهران مع مؤسّسة الضمير في تاريخ 7 أيلول 2023

(أي ما مجموعه 6 إلى 8 أسرّة) وذلك يعتمد على مساحة الزنزانة، وفي منتصف الزنزانة يوجد طاولة حديديّة كبيرة ليستخدمها الأسرى للأكل، إلّا أنّها تأخد مساحة كبيرة من الزنزانة فلا يبقى للأسير مساحة كافية للحركة.

تقتصر مظاهر الحياة اليوميّة للأسرى أثناء تواجدهم في المعبار على الزنازين فقط، فتقوم مصلحة السجون بتجريد الأسرى من أيّ حقوق يحصلون عليها في أقسام السجون العاديّة، مع العلم أنّ المعابر هي أجزاء من السجون، إلّا أنّ تعامل السجّانين في المعابر سيّء جدّاً، وينتهك جميع الحقوق الدستوريّة للأسرى؛ كونهم يعدّون أنّ تواجد الأسرى في هذه الأقسام يكون لفترات قصيرة، وبهدف النقل.

أبسط الحقوق المسلوبة من الأسرى في معبار سجن الرملة هو الحقّ في الطعام، والحقّ في التنزّه "الفورة"، والاتّصال والتّواصل مع عائلات الأسرى من خلال الاتّصالات الهاتفيّة، أو الزيارات العائليّة التي تكون بواقع زيارة واحدة شهريّاً. ومع احتجاز الأسرى داخل زنازين المعبار 24 ساعة يوميّاً، إلّا أنّه لا يتمّ توفير أيّ مقوّمات للحياة، فلا يوجد تلفاز، أو راديو، ولا بلاطة لتسخين الطعام، ولا يوجد مدفأه أو مراوح لخلق بيئة أكثر مرونة للعيش في ظلّ الظروف اللاإنسانيّة التي يعيشها الأسرى في المعابر.

وليتمكّن الأسرى من الاستمرار في المعبار، يقومون بأخذ الطعام معهم قبل الخروج من السجون، إلّا أنّ مصلحة السجون تفرض قيوداً على نوعيّة الأكل المسموح للأسرى بإخراجها متذرّعة بالأسباب "الأمنيّة". فيمنع عليهم إخراج المعلّبات الحديديّة، كمعلّبات التونا؛ ما يضطرّ الأسرى إلى تفريغها بعلب بلاستيكيّة، أو إخراج الخبز، والزيت، والزعتر لقضاء حاجتهم من الطعام، لأنّ الطعام في المعابر سيّء جدّاً، وغير كافٍ، وغير صالح للأكل، والمشكلة الكبرى هي وصول الأسرى للمعبار في ساعات الليل المتأخّرة بسبب تعقيد إجراءات عمليّات النقل والمرور بسجون عدّة أثناء النقل لتنزيل أو تحميل الأسرى؛

ما يطيل من وقت النقل، وفي هذه الحالة إذا وصل الأسرى إلى المعبار بعد الوقت المحدّد لتوزيع الطعام لا يحظون بفرصة تناول الطعام ذلك اليوم، وهذا يدخل ضمن الإجراءات التعسّفيّة التي تتّبعها إدارة مصلحة السجون في أقسام المعابر، وهذا يُعدّ شكلاً من أشكال الحرمان من الطعام الذي يهدّد بشكل مباشر حياة الأسرى، لاسيّما أنّه من شأن التلاعب في النظام الغذائيّ بشكل متكرّر أن يسبّب سوء التغذية، وتختلف الأعراض بحسب اختلاف نقص المغذّيات والظروف الصحيّة للأسير. ويمكن أن يؤثّر سوء التغذية للأسرى على جميع أعضاء الجسم، بما فيها، القلب والأوعية الدمويّة، ومشاكل في الكبد، وعُسر البلع وغيرها، وعلى مستوى الممارسة يشكّل إرهاقاً وضعفاً عامّاً في الجسد، ويؤثّر على الذاكرة والتركيز[22].

محطّة انتظار سجن عوفر

إنّ القسم 14 هو قسم المعبار المخصّص في سجن عوفر، إلّا أنّ عمليّات الاعتقال الممنهجة التي تتّبعها قوّات الاحتلال خلال الهبّات الشعبيّة والانتفاضات، أو حتّى الجائحات العالميّة، تجبر دولة الاحتلال على تحويل أقسام أخرى في السجن إلى معابر، أو فتح أقسام جديدة لاحتجاز الأسرى فيها بشكل مؤقّت؛ وذلك بسبب الاكتظاظ الكبير الذي يشهده المعتقل بفعل عمليّات الاعتقال.

يعاني الأسرى من ظروف معيشيّة صعبة في المعبار، حيث يتمّ احتجازهم به لبضعة أيّام حتّى يتمّ نقلهم إلى أقسام السجن، أو إلى سجن آخر. تنتشر الأوساخ والحشرات في غرف المعبار، وتحتوي الغرف على الحدّ الأدنى من الظروف المعيشيّة الملائمة للعيش الآدميّ، حيث قال الأسير سليم عابد عن القسم 14 في سجن عوفر: "الظروف العامّة سيّئة جدّاً باعتباره قسماً مؤقّت الإقامة، ويوجد فيه أسرى مدنيّون ، والنظافة داخل الغرف شبه معدومة، ويوجد فيه حشرات "بق" بكثرة، وهذا يسبّب الأرق طوال الليل"[23].

مع انتشار جائحة كورونا تمّ تحويل المعبار في عوفر إلى قسم للحجر الصحيّ، وتمّ تحويل القسم 17 إلى معبار، إضافة إلى القسم 14، كان يتمّ احتجاز الأسرى فيه مدّة 14 يوماً، وهي مدّة الحجر الصحيّ المقرّرة من منظمة الصحّة العالميّة لضمان عدم انتقال وتفشّي العدوى. إلّا أنّ مصلحة السجون لم تراعِ أيّاً من إجراءات الوقاية، مثل: التباعد، ولبس الكمّامات،

[22] DIGNITY. "Fact Sheet Collection Health: Deprivation of Food". August 2022 https://dignity.dk/en/fact-sheets-health/

[23] زيارة أجراها محامي مؤسّسة الضمير للأسير سليم عابد في سجن عوفر بتاريخ 26 آب 2020

والقفّازات، حيث كانت تحتجز ما يزيد عن 6 أسرى في الغرفة نفسها؛ ما يؤدّي إلى زيادة احتماليّة إصابتهم بالعدوى لا سيّما أنّهم محرومون من حريّتهم، وفي الوضع الطبيعيّ يعيشون على مقربة من بعضهم البعض؛ الأمر الذي يؤدّي إلى خطر متزايد لانتقال العدوى من شخص إلى آخر؛ لأنّهم محتجزون في مساحة صغيرة لا يوجد فيها تهوية، ويتمّ احتجازهم لفترات طويلة داخل الغرفة. ومع العلم أنّ دولة الاحتلال وإدارة مصلحة السجون هي الجهات المسؤولة عن الحدّ من انتشار المرض داخل السجون، واتّباع سبل الوقاية التي تحمي الأسرى خاصّة المرضى منهم، إلّا أنّ دولة الاحتلال قامت باستغلال الجائحة واستعمالها سلاحاً ضدّ الأسرى. مع العلم أنّ منظّمة الصحّة العالميّة حثّت على احترام حقوق الأشخاص المحرومين من حرّيتهم، وأن تكون القيود المفروضة ضروريّة، ومتناسقة ، وغير تعسّفيّة. ونصحت بالاسترشاد في المبادئ والتوصيات التي صدرت عن منظّمة الصحّة العالميّة كي لا ترتقي إلى حدّ التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة القاسيّة، أو اللاإنسانيّة، أو المعاملة المُهينة، أو العقوبة[24] .

كانت الظروف سيّئة جدّاً في المعبار أثناء فترة الحجر، فكانت الإدارة تدّعي احياناً وجود أسرى مصابين بالعدوى، ويقومون بإغلاق القسم ليوم أو يومين، وكانت الإدارة تقوم بتعقيم الزنازين من خلال رشّ موادّ داخلها كلّ يومين، وكانت توفّر للأسرى مادّة "كلور" للتعقيم، إلّا أنّ الانتقالات المستمرّة للأسرى من القسم وإليه كانت تحول دون الحدّ من انتقال العدوى، وفي هذا السياق أشار الأسير محمّد فرايجة قائلاً: "هنا الظروف صعبة جدّاً، فتحوّل هذا القسم إلى قسم للحجر الصحيّ، ويتمّ إغلاق القسم عندما تدخل الإدارة للتفتيش، ويوجد تنقُّل مستمر للأسرى من وإلى المعبار"[25].

على الرغم من أنّ المعابر هي أقسام من السجون ينتظر فيه الأسرى لفترات قصيرة حتّى تتمّ عمليّات النقل، إلّا أنّ ما يحدث في السجون من إجراءات تنكيليّة يحدث أيضا في المعابر. ففي السابع من أكتوبر 2023، باشر الاحتلال الإسرائيليّ بشنّ عدوان عسكريّ على قطاع غزّة والضفّة الغربيّة، وعلى أثر هذا العدوان باشرت مصلحة السجون باتّخاذ إجراءات تنكيليّة بحقّ الأسرى في السجون، كما حدث في معبار سجن عوفر، فمنذ بداية الأحداث دخلت قوّة إلى المعبار، وسحبت الأدوات الكهربائيّة، ومقتنيات الأسرى، ومنها: الطناجر، ومسخن المياه "الكمكم"،[26] وغلّايات القهوة. وباشروا بقطع المياه والكهرباء عن القسم يوميّاً لمدّة ساعة إلى ساعتين في اليوم، مع العلم أنّ هذه تُعدّ من الحقوق الأساسيّة للأسرى.

مُنع الأسرى من الخروج إلى الفورة في اليومين الأوّلين ، وبعدها سُمح لهم بالخروج لمدّة نصف ساعة كلّ غرفة وحدها، وأثناء الفورة يمكنهم الاستحمام؛ لأنّ الدوشّات موجودة خارج الغرف، وقال الأسير أنس سطوف أثناء مقابلة المحامي: "يكون صعبًا الاستحمام في وقت قصير، وتكون الفورة أحياناً الساعة 6:00 صباحاً، ويكون صعباً الاستحمام بسبب البرد"[27]. كما أنّه تمّ تحويل القسم 24 في سجن عوفر إلى معبار، ويواجة الأسرى في هذا القسم ظروفاً حياتيّة قاسية، وتنكيلاً مستمرّاً منذ

---

[24] منظمة الصّحة العالميّة. "بيان مشترك صادر عن مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة ومنظّمة الصحّة العالميّة وبرنامج الأمم المتّحدة لمكافحة الإيدز ومفوضيّة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان بشأن مرض كوفيد-19 في السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز". 13 أيار 2023
https://www.who.int/ar/news/item/20-09-1441-unodc-who-unaids-and-ohchr-joint-statement-on-covid-19-in-prisons-and-other-closed-settings

[25] زيارة أجراها محامي الدفاع مع الاسير محمد فرايجة في سجن عوفر بتاريخ 28 تموز 2021

[26] الكمكم هو آداة كهربائية يستخدمها الأسرى من أجل تسخين المياه

[27] زيارة أجراها محامي الدفاع مع الأسير أنس سطوف في سجن عوفر بتاريخ 10 تشرين أول 2023

السابع من أكتوبر. حيث من أوّل أيّام العدوان تمّ تحويل الغرف إلى زنازين من خلال مصادرة المقتنيات كافّة التي دخل من ضمنها الفرشات والبطانيّات، وتَرْك كلّ أسير مع فرشة واحدة وبطّانيّة رقيقة، وتمّت مصادرة المخدّات من الأسرى، مع العلم أنّ الفرشات لا يتمّ توفيرها من إدارة السجن بل يقوم الأسرى بشرائها على نفقاتهم الخاصّة من كانتينا السجن.

ولم تكتفِ إدارة السجن بالتضييق على الأسرى واحتجازهم في زنازين فارغة تفتقد للحدّ الأدنى من مقوّمات الحياة الآدميّة، بل قامت بفكّ غطاء الشبابيك لتبقى الزنازين باردة خاصّة مع كون الأسرى محتجزين في فصل الشتاء، وترفض مصلحة السجن تزويد الأسرى ببطّانيّات إضافيّة، أو جرابات ليحتمي الأسرى إلى حدّ ما من البرد القارس ، وجميع هذه الاجراءات تمارس على الرغم من أنّ هناك حوالي 2–4 أسرى ينامون على الأرض بسبب الاكتظاظ الشديد في الغرف.

تُقطع الكهرباء عن الغرف طوال النهار، وتُضاء فقط من الساعة 19:00 حتّى الساعة 22:00 مساءً، أمّا المياه فقد حُرم الأسرى من المياه المعدنيّة النظيفة، وأصبحوا يشربون من مياه الحنفيّة الملوّثة. أمّا الطعام فتقدّمه إدارة المعتقل مرّتين يوميّاً، إلّا أنّ كميّاته غير كافية وجودته سيّئة، حيث قال الأسير عدنان حبية أثناء زيارة محامي الدفاع له قائلاً: "الإفطار عبارة عن علبة لبنة صغيرة لكلّ أسير، و4 حبّات بندورة لجميع من في الغرفة مهما بلغ عددهم، وربطة من الخبز، أمّا الغذاء فهو قطعة من اللحم أو الدجاج لكن يكون غير مطهو جيّداً بحيث أنّه لا يُأكل"[28] .

معبار سجن أوهلي كدار

أقيم سجن "أوهلي كدار" على أراضي بئر السبع، وكان المعبار يتواجد قديماً في بناية السجن القديمة، أمّا في عام 2004 فقد تمّ بناء بناية جديدة في السجن مكوّنة من 3 طبقات، ونُقل إليه قسم من الأسرى المدنيّين، ويتكوّن السجن من 3 أقسام، وهي (7 و8 و9)، والقسم 8 هو الذي تمّ تخصيصة قسماً في المعبار للأسرى الأمنيّين وأيضاً للأسرى المدنيّين. يقع القسم 8 على الطابق الثاني من السجن، ويُجبر الأسرى على صعود درج السجن وهم مكبّلون بكلبشات حديديّة على اليدين والرجلين، ويحملون حقائبهم التي تحتوي على مقتنياتهم الشخصيّة، والطعام الضروريّ لتلبية حاجاتهم الأساسيّة منه ، إضافة إلى بعض البطانيّات.

عند خروج الأسرى من سجون الجنوب خاصّة سجن ريمون، ونفحة، والنقب يكون معبار "أوهلي كدار" محطّة العبور والانتظار. عند وصولهم إلى معبار "أوهلي كدار" المكوّن من طابقين، يحتوي الطابق الأوّل على غرف الانتظار التي يُحتجز فيها الأسرى لعدد من الساعات، ثمّ يتمّ نقلهم إلى وجهتهم في النهار ذاته. وهذا الطابق يتكوّن من 7–8 غرف تتراوح مساحاتها ما بين 3×4 إلى 4×6 أمتار، تخلو هذه الغرف من الأبراش لأنّه لا يبقى فيها الأسرى أثناء الليل؛ وفقط تحتوي على مقعد مصنوع من الباطون، وشبّاك على إحدى جدران الزنازين، لكنّه لا يدخل ضوء ولا هواء؛ لأنّه مغطّى بقطعة من الزينكو.

[28] مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير عدنان حبية في سجن عوفر في تاريخ 8 تشرين الثاني 2023

في الطابق الثاني، يوجد زنازين المعبار للأسرى الذين يُجبرون على النوم فيه. يبلغ عدد هذه الزنازين 10، وتبلغ مساحتها حوالي 3.5×8، تحتوي هذه الغرف على عدد من الأبراش، وخزانة حديديّة، وطاولة بلاستيكيّة لاستخدامها أثناء تناول الطعام، فتقدّم وجبة الإفطار على الساعة 7 صباحاً وهو مكوّن من علبة لبنة، وعدد قليل من شرائح الخبز، والغداء يكون حوالي الساعة 12:00–1:00 ظهراً، وهو عبارة عن قطعة دجاج، أمّا العشاء فيقدَّم بين الساعة 5:00–7:00 ليلاً ويكون شبيهاً بالإفطار[29] .

كما غيره من المعابر، لا تُعدّ الظروف في معبار سجن "أوهلي كدار" أفضل من غيره، مع العلم أنّ هذا المعبار يجب أن يكون ذا ظروف جيّدة؛ لأنّ عدداً كبيراً من الأسرى الذين يتردّدون على هذه المعبار هم من الأسرى المرضى، والذين بحاجة ماسّة إلى رعاية صحيّة، والوجود في بيئة نظيفة. إلّا أنّ الأسرى يُحتجزون في ظروف ماديّة غير صحيّة تؤثّر على صحّتهم، تزيد من خطر الإصابة بالأمراض المعدية؛ نظراً للاكتظاظ في السجون، إضافة إلى تعرّضهم للإهمال الطبيّ المباشر في ظلّ عدم وجود أيّ طاقم طبيّ في المعبار، ولا أدوات تؤهّلهم للتعامل مع الحالات المرضيّة الموجودة، أو الحالات المرضيّة الطارئة. وهذا ما حدث مع الأسير سامي العمور من مدينة دير البلح في قطاع غزّة، الذي اعتُقل عام 2008 وعانى من سياسة الإهمال الطبيّ خلال سنوات اعتقاله، وبسبب مشكلة خَلقيّة في القلب، التي تفاقمت بسبب سياسة الإهمال الطبيّ، وكان يتمّ نقله بين السجون والعيادات، والمشافي بالبوسطة بشكل دوريّ ومتكرّر. وفي عمليّة النقل الأخيرة، خرج من سجن نفحة إلى عسقلان لإجراء فحوصات طبيّة، وأكمل الطريق في البوسطة إلى معبار سجن الرملة، وبعدها إلى سجن ريمون، ثم إلى سجن النقب وأكملت البوسطة ذاتها إلى معبار سجن "أوهلي كدار".

وفي قسم المعبار التقى بالأسير جميل عنكوش، حيث جرى حديث بينهما، فقال له الأسير سامي: "جرى نقلي ببوسطة كان يعمل بها المكيّف طوال الوقت، وطلبنا منهم إطفاءه، إلا أنّهم لم يستجيبوا وهذا الأمر أتعبني جدّاً"، وكان سامي أثناء وجوده في المعبار يعاني من إرهاق شديد، وضيق تنفّس، ووجع في الصدر، فطلب له الأسرى الممرّض إلّا أنّه رفض الحضور بحجّة أنّ الطبيب قد كشف عليه قبل ساعة، وأعطاه "جلوكوز". وحوالي الساعة 6 مساءًا قام الممرّض بتوزيع دواء على الأسرى، وطلب منه الأسير جميل عنكوش أن يقوم بفحص الأسير سامي، إلّا أنّه رفض مرّة أخرى، وأكدّ أنّ الطبيب كان قد رآه مسبقاً. أتى رفض الممرّضين مساعدة سامي على الرغم من أمر المفوضيّة رقم 04.45.00، الذي ينصّ على وجوب تقديم المساعدة للأسرى في حال حاجتهم لها، وعدم جواز تقدير السجّان من تلقاء نفسه أنّ الأسير يتظاهر بالمرض. ويجب أن يقوم السجّان الذي يتمّ إبلاغة بأيّة حالة مرضيّة للسجين أن يقوم باستدعاء الطبيب على الفور، أو تحويل الأسير إلى العيادة لتلقّي الرعاية الطبيّة اللازمة[30] .

ومع التدهور السريع الذي طرأ على حالة سامي بدأ الأسرى بالدقّ على الأبواب واستمروا في طلب حضور ممرّض، على الرغم من ذلك لم يستجب أحد لمطالبهم. وفي حوالي الساعة 8:30 ليلاً أيّ بعد العدد الليليّ، رأى الأسرى ضابطاً يُدعى

---

[29] مقابلة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرّر أحمد عبيد في تاريخ 18 أيلول 2023

[30] أمر المفوضيّة رقم 04.45.00 تحت عنوان "مناشدة أحد السجناء للسجّان لتلقّي المساعدة الطبيّة". تاريخ السريان 1 آيار 2001 وتاريخ آخر تحديث 25 تموز 2005

"ذياب مرعي" مع قوّة من الجنود لقمع الأسرى بسبب الدقّ على الأبواب، وبعدما ضغط الأسرى على الضابط لإخراج سامي للعيادة أراد الضابط إخراجه بلا عربة، إلّا أنّه كان يوجد سجّان قال إنّ الأسير يموت، عندها أحضروا عربة وأخرجوه من الغرفة. وبعد إخراج سامي من الغرفة ب20 دقيقة لاحظ الأسرى أنّهم أخرجوه من باب القسم رقم ثمانية[31] .

وفي صباح اليوم التالي، على العدد الصباحيّ علم الأسرى الموجودون في معبار سجن "أوهلي كدار" أنّه تمّ نقل سامي إلى المستشفى بسبب خطورة وضعه الصحيّ. حينها قام السجّانون بافتعال المشاكل مع الأسير جميل عنكوش، وقاموا بشتمه والاعتداء عليه بالضرب المبرح كشكل من الانتقام فقط؛ لأنّه أصرّ على إخراج الأسير سامي العمور من القسم بسرعة، لأن حالته كانت متدهورة. بعد نقل العمور إلى مستشفى سوروكا، خضع لعمليّة جراحيّة لم تتكلّل بالنجاح؛ ما أسفر عن استشهادة في تاريخ 2021/11/18، وجاء ذلك نتيجة مباشرة لسوء المعاملة، والإهمال الطبيّ الذي تعرّض له أثناء تنقّله في البوسطة لساعات طويلة، ووضعه في المعبار الذي لا يحتوي على أدنى الاحتياجات الطبيّة للأسرى وعدم تقديم العلاج الطبيّ والإسعاف بالوقت المناسب على الرغم من طلب الأسرى مراراً لكي يتدخّل الطبيب، أو الممرّض طبيّاً[32] .

إنّ الظروف القاسية التي يتعرّض لها المرضى من تنقّلات في البوسطة لساعات طويلة، واحتجازهم في المعابر التي لا تحتوي على الحدّ الأدنى من الاحتياجات الطبيّة للأسرى المرضى، ولا يتوافر فيها أطبّاء أو عيادات للاستجابة لحالات الأسرى المرضيّة الطارئة. كما أنّ عدم توافر بيئة صحيّة ونظيفة في المعابر تلعب دوراً محوريّاً في تدهور الحالات الصحيّة للأسرى، وتشكّل أداة فعّالة لاغتيال الأسرى. وبذلك تكون دولة الاحتلال تنتهك حقوق الأسرى المكفولة في الاتفاقيّات والمواثيق الدوليّة، التي تنصّ على حقّ المعتقلين في تلقّي العلاج اللازم والرعاية الطبيّة، حيث كفلت اتفاقيّة جنيف الرابعة في الموادّ (76) و(85) و(91) و(92) حقّ الأسرى بتلقّي الرعاية الطبيّة الدوريّة، وتقديم العلاج للأمراض التي يعانون منها، وتوفير عيادات صحيّة وأطبّاء متخصّصين لمعاينة الأسرى.

إلّا أنّ دولة الاحتلال لا تلتزم بهذه المعايير في المعبار على الرغم من أنّ المعابر تخضع لقانون مصلحة السجون الذي ينصّ بشكل واضح على العلاج الطبيّ للأسرى، ويؤكّد ضرورة تقديم العلاج الطبيّ للأسرى، وعدم جواز منع الأسير من الحضور للفحص أمام السلطات الطبيّة التابعة لمنشأة الحبس. وبالنظر إلىالقوانين نجد أنّ ما انتهجته إدارة مصلحة السجون مع الأسير سامي العمور ما هو إلّا انتهاك للقوانين الدوليّة والإسرائيليّة على حدّ سواء، ويُظهر الاستهتار الذي تتّبعة الإدارة في التعامل مع الحالات المرضيّة في صفوف الأسرى؛ ما يؤدّي إلى استشهاد قسم منهم.

معبار سجن الهشارون

[31] زيارة أجراها محامي مؤسّسة الضمير مع الأسير جميل عنكوش في سجن ريمون بتاريخ 23 تشرين ثاني 2021

[32] للمزيد من المعلومات حول الأسير الشهيد سامي العمور، انظر التقرير السنويّ لمؤسّسة الضمير "تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال عام 2021 ". ص42-43 عبر الرابط التالي https://www.addameer.org/sites/default/files/publications/aldameer%20report%202021-1-11-2022.pdf

سابقاً، كان يتمّ احتجاز الأسيرات في قسم (3) المخصّص لهنّ في سجن هشارون، لكنّه أُغلق لاحقاً، وتحوّل سجن هشارون إلى محطّة عبور بالنسبة للأسيرات قبل نقلهنّ إلى سجن الدامون. حاليّاً يُعدّ سجن هشارون سجناً مخصّصاً للسجناء المدنيّين، وعلى الرغم من ذلك يتمّ احتجاز الأسيرات في زنزانة في القسم رقم (1) المخصّص للمدنيّين.

يعدّ معبار سجن هشارون هو الوحيد الذي يتمّ نقل الأسيرات إليه. تُنقل فئة من الأسيرات مباشرة بعد الاعتقال إلى هشارون، ويتمّ احتجازهنّ في زنازين أشبه بزنازين العزل داخل قسم السجناء المدنيّين. يحتوي سجن هشارون أيضاً على زنزانة عزل مخصّصة للأسيرات، وفي حال كان عدد الأسيرات كبيراً، تُخصّص لهنّ زنزانتان في القسم ذاته.

تبلغ مساحة الغرفة حوالي 6×8 أمتار، وتحتوي على 4 أبراش حديديّة، وعليها فرشات إسفنجيّة أو جلديّة رقيقة جدّاً، تسبّب أوجاعاً في الظهر والرقبة. ومع أنّ سعة الغرفة لا تستوعب سوى 4 أسيرات، قد يتمّ احتجاز 8 أسيرات معاً بالوقت ذاته، نصفهنّ يُجبر على النوم على الأرض أيّاماً أو أسابيع في غرف عفنة، ذات المراحيض التي تتدفّق منها المياه العادمة، وتغمر أرضيّة الزنازين.

من خلال زيارات الأسيرات في سجن الدامون، قام المحامون برصد ظاهرة احتجاز الأسيرات في زنازين مراقبة بالكاميرات، حيث إنّ الكاميرات موجودة داخل الزنزانة وليس على جدران السجن الخارجيّة، أو أبراج المراقبة التي يكون هدفها أمنيّاً. من خلال هذه الكاميرات يستطيع السجّانون وغيرهم من العاملين في السجن مراقبة تحرّكات الأسيرات كافّة، المحصورة بين أربعة جدران، وعلى الرغم من تقييد الحريّة إلّا أنّ المراقبة تمنع الأسيرات من التحرّك داخل الزنازين.

احتجازالاسيرات في زنازين مراقبة بالكاميرات يُعدّ انتهاكاً صارخاً لخصوصيّتهنّ ، وتعدّت مصلحة السجون انتهاك الخصوصيّة من خلال مراقبة حركة الأسيرات، بل أحياناً تكون هذه الكاميرات مزوّدة بميكرفونات؛ ما يمكّن السجّانين من مراقبة ما يحدث داخل الزنازين بالصوت والصورة.

وما يثبت أنّ هذه الكاميرات هدفها الرئيسي هو التجسّس على الأسيرات، وما يؤكّد كونها أداة للسيطرة وانتهاك الخصوصية، وليست أداة لتوثيق الانتهاكات، أنّها غير موجودة في مراكز التحقيق الإسرائيليّة، ولا توثّق جرائم المحقّقين وأساليب التعذيب الجسديّ والنفسيّ الممارس على الأسرى الفلسطينيّين.

على الرغم من قساوة الظروف المعيشيّة للأسيرات أثناء تواجدهنّ في سجن الهشارون، ولكن هذا لا يمنع مصلحة السجون من تحويل هذا القسم إلى أداة تعذيب تُستخدم ضدّ الأسيرات، خاصّة في الهبّات الشعبيّة والانتفاضات؛ كما يحدث الآن وتزامناً مع العدوان الإسرائيليّ على أبناء الشعب الفسلطينيّ. بدأت عمليّات التنكيل بإزالة الغطاء عن شبّاك الغرفة، وذلك مع عدم إعطاء الأسيرات إلّا بطانيّة شاباص واحدة رقيقة جدّاً لا تحمي من برد الزنزانة. وتتمّ إضاءة الأنوار في الساعة 19:00 حتّى الساعة 22:00 مساءً وبعدها يتمّ إطفاؤها، بالمقابل يتمّ سحب الفرشات يوميّاً في الساعة السابعة صباحاً، حيث أشارت الأسيرة (ر، ع) قائلة: "أنا دخلت الغرفة في الشارون حوالي الساعة السادسة مساءً، وفي حوالي السابعة أحضروا فرشات زرقاء اللون لكلّ أسيرة مع بطانيّة خفيفة جدّاً دون مخدّة، وتمّ سحبها في اليوم التالي الساعة السابعة صباحاً"[33] .

[33] مقابلة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسيرة المحرّرة (ر، ع) في تاريخ 17 كانون أول 2023

كما يتمّ تفتيش جميع الأسيرات تفتيشاً دقيقاً، أثناء الفحص الأمنيّ الصباحيّ والمعروف "بالعدد". كانت السجّانات يرغمن الأسيرات على شتم فلسطين، وكانت تتعرّض بعضهنّ إلى الاعتداء الجسديّ بالضرب المبرح. وفي هذا السياق أفادت الأسيرة (ع، ت) قائلة: "عند وصولي شارون، وضعوني في غرفة الانتظار، وبعد التفتيش الدقيق قامت السجّانات بالاعتداء عليّ بالضرب بأيديهنّ وأرجلهنّ، واستمرّ الضرب حوالي 10 دقائق، ولم يتمّ تقديم أيّ علاج لي بعد هذا الاعتداء"[34]. وأكملت الأسيرة عن باقي ظروف المعتقل قائلة: "الغرف في هشارون غير نظيفة وغير ممكن العيش فيها، وكذلك المرحاض، على الرغم من أنّه مرحاض إفرنجيّ إلّا أنّه غير نظيف، وكانوا يضعون الفوط الصحيّة على أرضيّة الحمّام".

بالرغم من الظروف الصعبة التي يعيشها الأسيرات في معبار هشارون، إلّا أنّه بعد السابع من أكتوبر أصبح هذا المعبار منطقة آمنه للسجّانين والسجّانات للاستفراد والتنكيل بالأسيرات. فتصاعدت وتيرة الجرائم التي تمّ تنفيذها بحقّ الأسيرات بشكل غير مسبوق. وأصبحت سياسة التفتيش العاري المصاحبة للضرب المبرح والشتائم إحدى أبرز السياسات التي يتمّ استخدامها مع القسم الأكبر من الأسيرات اللاتي يتمّ نقلهنّ إلى هذا المعبار عقب الاعتقال، ومن شهادات الأسيرات داخل السجون والأسيرات المحرّرات اللاتي أكّدن أنّ السجّانات يتعمدن التركيز أثناء الضرب على مناطق حسّاسة في الجسم، مثل الرأس والأعضاء التناسليّة، ويتعرضن أيضاً إلى شدّ الشعر والبصق والشتائم خلال عمليّات التفتيش.

بعد الانتهاء من عمليّات التفتيش، تستمرّ سلسلة الانتهاكات التي تتعرّض لها الأسيرات أثناء فترة الاحتجاز. فيتمّ احتجازهنّ في زنازين مظلمة، عفنة غير نظيفة، تكون أحياناً مليئة بالمياه، وتحتوي على برش حديديّ، وفرشة مهترئة تقدّر الأسيرات سمكها ب3 سم، لكنّ الأسيرت أكّدن أنّ السجّانين يقومون بمصادرة هذه الفرشات خلال النهار، فتجبر الأسيرات على الجلوس على الأرض، أو على البرش الحديديّ، وقالت الأسيرة (ش، ر): "في هشارون كانوا يصادرون الفرشات والحرامات في الصباح، ويعيدونها حوالي الساعة 9:00 ليلاً"[35]. أمّا المرحاض فيكون مكشوفاً على باب الزنزانة؛ ما يجعل من استخدام الحمّام أمراً مستحيلاً، ووصفت الأسيرة (هـ، ب) الظروف العامّة في هشارون قائلة: "عند وصولي إلى هشارون، نقلوني إلى زنزانة فيها أسيرتان ، لا يوجد فيها فرشات ولا شيء آخر للجلوس، بقيت في هشارون مدة 4 أيّام، لكنّنا لم نكن نعلم الليل من النهار. وكان الحمّام مواجهاً لباب الزنزانة، وكان يتمّ سحب الفرشات الساعة 6:00 صباحاً ويضعونها في الممر أمام الزنزانة ويعيدونها ليلاً"[36]. ونؤكّد أنّ هذه السياسات ليست مستحدثة، بل هذه السياسات يُقبل عليها السجّانون من قبل السابع من أكتوبر.

الاستنتاجات

إنّ إقدام الاحتلال الإسرائيليّ على اعتقال آلاف الفلسطينيّين من مختلف شرائح المجتمع، ما هي إلّا أداة مكمّلة لما تمارسه من جرائم بحقّ الشعب الفلسطينيّ، وأداة استيطانيّة تعتمد على ارتكاب شتّى صنوف التعذيب، وغيرها من المعاملة القاسية واللاإنسانيّة بحقّ الأسرى والمعتقلين في مختلف مراحل الاعتقال. ولا تتجلّى جرائم الاحتلال في مراكز التحقيق فقط، بل تتعدّى لتطال الأسرى في مراكز التوقيف، على الرغم من سريان ضمانات المعتقلين المحرومين من حريّتهم على هذه

[34] مقابلة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (ع، ت) في تاريخ 12 كانون الأول 2023

[35] زيارة أجراها محامي الدفاع للأسيرة (ش، ر) في تاريخ 30 أيار 2024

[36] زيارة أجراها محامي الدفاع للأسيرة (هـ، ب) في تاريخ 30 أيار 2024

المعتقلات، خاصّة الحقّ في تواجدهم بظروف مناسبة للصحّة والرفاهية، وتوفير الرعاية الصحيّة المناسبة لهم، وتوفير الاحتياجات الأساسيّة لهم، مثل الغذاء الملائم، والمياه المعدنيّة، وغيرها من أساسيّات العيش. إلّا أنّ الأسرى في هذه المعتقلات يواجهون ظروفاً معيشيّة صعبة، وانتهاكات مستمرّة لحقوقهم دون أن يكون هناك أيّة محاسبة، أو رقابة على ظروف هذه المعتقلات، أو القائمين عليها، وتعمل إدارة المعتقلات المتمثّلة بالجيش على عرقلة عمليّات الرصد الوقائيّ المتمثّله بالزيارات المفاجئة من قبل الجهات المختصّة لجمع المعلومات عن المعتقلين الموجودين في المعتقل، وظروفهم، وجمع المعلومات عن الانتهاكات التي تؤدّي إلى أو تمنع من حدوث سوء المعاملة، أو التعذيب وغيرها من الإهانات للمعتقلين داخل المعتقل. ولا يختلف واقع الأسرى في المعابر التي تشكّل أجزاء من السجون المركزيّة الإسرائيليّة الخاضعة لقوانين مصلحة السجون التي تحتوي على محدّدات واضحة لحقوق الأسرى، وتنظّم الأمور الحياتيّة داخل السجن على عكس مراكز التوقيف، ومع ذلك تقوم مصلحة السجون بغضّ النظر عن جميع الحقوق الممنوحة للأسرى، سواء من خلال القوانين الإسرائيليّة، أو القوانين الدوليّة، وتستمرّ في ممارساتها التنكيليّة المختلفة للقوانين حتّى يومنا هذا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الورقة لم تتطرّق بشكل كبير إلى أحداث بعد السابع من أكتوبر، حيث تمّ تقييد زيارات المحامين للأسرى والمعتقلين لمنع توثيق الانتهاكات والظروف السيّئة التي يتعرّض لها الأسرى، والتي تنتهك المعايير الدوليّة كافّة.